وعلوه في موضع رفع صفة كل او في موضع جر صفة لشيء
وفي الزبر خبر كل والمعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت
في الزبر وكذا ليس منه الزبر ذهب به يا لبنا لبه مرارا وفا
لسيبويه لعدم صرف ظايف الباب عليه اذ لو سلم العامل
عليه لما فيه لامتنع اعمال التنصب فيه بمرجح زيدا واجب اما
على الابتدا او على اضمار وفعل تفسيري اذهبا زيدا ذهب
به ولم ينبه على هذا في الشرح تتمة الاشتغال
كما يجري في النصب يجري في الرفع فيجوز الرفع
على الابتدا او على العاملية باضمار وقد وتتاتي فيه
الاقسام الخمسة ذكره في الارشاد والجامع وابن مالك
في التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتدا اخرت
فاذا زيد يضرب ويترجح في نحو زيد قام ويجب العاملية
في ان امرؤ هلك ويترجح في نحو ابشر يعرونا ويشتريان
في نحو زيد قام وعمرو فعزوا الله اعلم باب
التنازع في العمل وهو ان يتوجه عاملان متصرفان فاكثر
ليس احدهما موكدا للاخر الى معمول واحد كثر متاخر
عنهما يجوز لك اذا تنازع عاملان فيه في العمل
كقام وقعد اخوك واختلفا كما في نحو ضربني
وضربت زيدا اعمال الاول منهما في الاسم الظاهر
واهمال الثاني وهذا الوجه اختاره الكوفيون لقوة
بالسبق ويضمر في الثاني المعمول ما تحتاجه من
مرفوع ومنصوب ومجرور وهكذا فيما للمتنازع فيه
اذا لم يجز فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة لانه معمول

للاول

للاول نحو قام وقعدا اخواك وقاما وضربتهما اخواك او قاما
ومررت بهما اخواك ونحو يجوز منصوبا للضرورة وعن
السيرافي اجازة غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا ان يمنع
مانع فيظهر واعمال الثاني في الظاهر واهمال الاول وهذا
الوجه اختاره البصريون لغيره وسلامته من الفصل بين العامل
ومعموله باجنبي وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب
اكثر من اعمال الاول وكذلك سيبويه قال المراد في واذا
تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاولى والثاني
قال الشيخ العلامة خالد الازهري وسكت على التوفيق
بعطف الثاني بالاول المسبقة على الثاني وبالثاني لغير بعض
المعمول بالنسبة الى الاول ويشترط فيه الصلاحية في ذلك
فلا يضمر في الاول المهمل مرفوعه فيك داعلا كان
او نايبه مطابقا للاسم الظاهر لامتناع حذف العمدة
وان لم منه الاضمار قبل الذكر لرفعه في غير هذا
الباب كباب نعم وبيس بل في هذا الباب نثرا ونظما
نحو ضربني وضربت قومك هكذا سيبويه وقوله
جفوني ولم اجفو الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل
واوجب الكسائي حذفه مقدما من الاضمار قبل الذكر لفظا
والمبرد اضماره مؤخرا ان كان الثاني منصوبا لما يلتزم من عطف
الاضمار قبل الذكر او حذفه ايضا لعمل والا اعملهما في المرفوع
وهو مشكل فان اجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع في الاصول
والنحويون يجوزون العامل كالمؤثرات الحقيقية قاله الرضي
وايضا كلام المصنف حذف غير المرفوع وهو كذلك اي
استغنى عنه كضربت وضربني زيد ومررت ومرني زيد

Copyright © King Saud University